

عنوان المشروع

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية
في ظل رؤية ٢٠٣٠

مشروع تخرج ١

كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

اسم الطالب

عبدالعزیز الزهراني

إشراف

د/منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس – كلية الإدارة – جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الأول ٢٠٢٤

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة أحد صور المشاركة في النشاط الاقتصادي الدولي، إذ أصبح هذا النوع من الاستثمارات محور اهتمام الباحثين ورجال الأعمال سواء في الدول النامية أو المتقدمة. وينطوي عنصر المشاركة هنا على قدر كبير من الانفتاح والتكامل لاقتصاد هذه الدولة مع اقتصاديات الدول الأخرى. ومن أهم الظواهر المالية التي انتشرت بشكل كبير فبعقد التسعينات من القرن العشرين، حيث كان ينظر لها في الماضي على أنها نوع من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة؛ مما قلل بشكل كبير من تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية. ومع ظهور العولمة وارتبط بظاهرة التحرر المالي والسلي، وتوسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة، إلى جانب التغيير الهام الذي طرأ على طبيعة الإنتاج ورأس المال بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي ظهرت أفكار معاكسة إذ تبنت معظم الدول هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ لما تحققه من فوائد ومنافع بارزة، فقد كان لتدفق رؤوس الأموال الدولية المظهر البالغ الأهمية في بروز العولمة على وجه واسع وشامل، وأهم ما يميزه في ذلك هو التنافس المشد بين الدول لاستقطاب أكبر قدر ممكن من هذه التدفقات، وتعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة أحد أشكال هذه التدفقات، كما ساهمت في حل بعض المشاكل التي تعاني منها في الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مما جعل العالم أكثر تشابكاً وترابطاً.

ولقد كانت الاستثمارات الأجنبية ولا زالت من أبرز العناصر التي تساهم بدور فعال في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم؛ لما يقدمه من رؤوس أموال لازمة، وتوفير خبرات فنية وإدارية نتاجها قوة اقتصادية صناعية متطورة محققة لرؤية ٢٠٣٠ تمكن الدولة من استغلال ثرواتها وتعزيز القدرات التكنولوجية لديها وصقل الأيدي العاملة. كما يلعب الاستثمار الأجنبي دور هام في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات الدخل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق. وكما لهذه الاستثمارات فوائد جلية فقد يصاحبها تكاليف باهظة تتوقف غالبيتها على عنصر الإشراف والرقابة على الموارد المحلية، نتيجة لذلك تزايدت في الآونة الأخيرة حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية تسعى إلى تقديم حوافز، ومنح التسهيلات والإعفاءات التي تشجع على تدفق هذا النوع من الاستثمارات، ولتحقيق هذا الهدف اهتمت العديد من الدول بتهيئة المناخ الاستثماري، وتطوير بيئة الأعمال من أجل التكيف مع متطلبات الأسواق العالمية والانفتاح عليها، وبناء جسور فكرية في ظل التطورات العالمية من حرية في انتقال رؤوس الأموال، وتزايد التكتلات الاقتصادية وتطبيق التكنولوجيات الحديثة.

وفي صدد الجهود الحديثة التي يعرفها العالم منذ فترة التسعينيات من القرن الماضي المتميزة بحركة عالمية لرؤوس الأموال، والتسهيلات التي أصبحت الوسيلة الأساسية لاختراق اقتصاديات الدول؛ يلعب الاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية في ظل تقلص مصادر التمويل المختلفة، وتضاعد مؤشرات المديونية، وتضخم التكاليف المرافقة لاقتراضها من العالم الخارجي، فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وتنشيط الاستثمار المحلي والسيطرة عليه من جهة

أخرى، فلا مناص للدول النامية لكي تتجاوز أزمتهما إلا بالتوجه إلى هذه المنابع من الموارد المالية. وعند قراءة التاريخ الاقتصادي المعاصر تتضح التجربة الاقتصادية السعودية في مقدمة الدول النامية التي تعاملت بنجاح مع الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن وفرت له المناخ الاقتصادي، استطاعت بهذه التجربة من تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وتحديثاً متسارعاً في ميدان العلوم والتكنولوجيا. (صالح، ٢٠١٣: ٣٥٩)

وعليه فإن هذه الدراسة سوف تلقي الضوء على العوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في المملكة مستندة في تحليلها على سلسلة بيانات سنوية وطرق الاقتصاد القياسي المعروفة لمحاولة التعرف على المتغيرات الهامة التي تؤثر على تلك الاستثمارات.

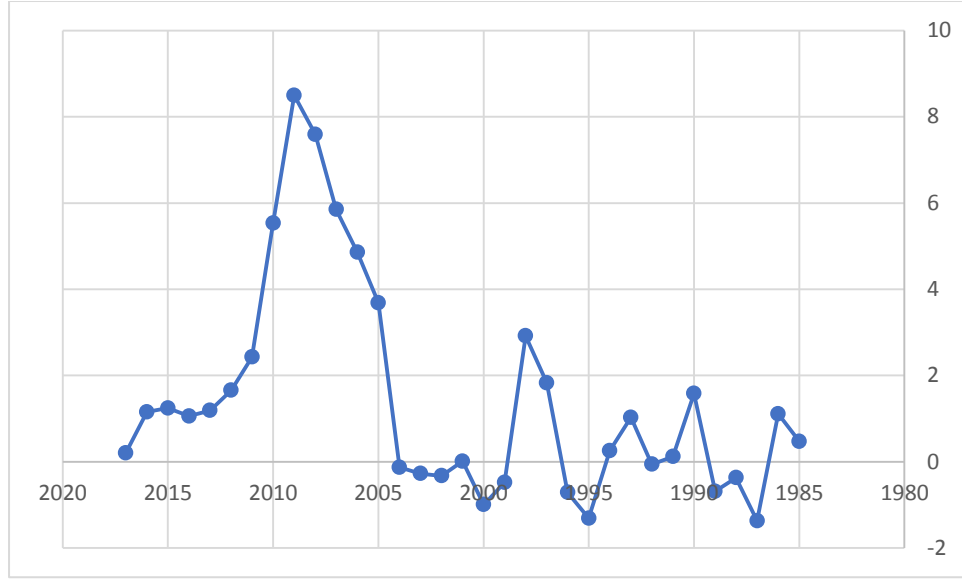
٢-١ مشكلة الدراسة:

في ظل الحديث عن تنوع مصادر الدخل في المملكة العربية السعودية وعدم الاعتماد على النفط تتجه الأنظار المراقبة نحو أي نوع من الاستثمارات قد يسهم في تحقيق هذا التنوع وما هي السبل للوصول إلى ذلك الهدف، ضمن اقتصاد ناشئ وواعد كالاقتصاد المملكة العربية السعودية، ليتبادر إلى أذهاننا عدة تجارب من دول المنطقة كانت مثلاً يحتذى به في النجاح كتجربة ماليزيا وسنغافورا وتركيا، تلك الدول التي حققت قفزات قوية في النمو الاقتصادي والتحول من الاقتصاد الاستهلاكي إلى الاقتصاد الانتاجي، وحين تتقاطع هذه التجارب فيما بينها فإننا نخرج برابط مشترك فيما بينها يسمى الاستثمار الأجنبي المباشر، أعني بذلك قدوم مستثمرين أجانب لهم تجارب ناجحة في بلدانهم وعلى مستوى العالم للاستثمار في تلك الدول حيث وظفوا خبراتهم ونجاحاتهم في سبيل تحقيق نجاحات جديدة في اقتصادات بلدان واعدة ومتعطشة لتلك الاستثمارات، احتضنتهم تلك الدول وقدمت لهم كافة التسهيلات الممكنة في سبيل الاستفادة من خبراتهم والحصول على ولائهم لمشاريعها التنموية، فتحقق الازدهار الاقتصادي الذي نعمت به تلك الدول وذلك التحول الاقتصادي الناجح.

ولأن المملكة العربية السعودية وفق رؤية ٢٠٣٠ تطمح لنجاح أعلى من ذلك فلا بد لها من الاستفادة من تلك التجارب وتطبيقها على الاقتصاد السعودي بشكل يتوافق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمملكة، وقد أظهرت أرقام أصدرتها هذا إحدى مؤسسات الأمم المتحدة تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة في السعودية إلى أدنى مستوياتها في ١٤ عاماً وذلك رغم الإصلاحات الاقتصادية التي تستهدف زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتفيد بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بانكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١.٤ مليار دولار في ٢٠١٧ من ٧.٥ مليار دولار في ٢٠١٦ وهو ما يتماشى مع أرقام نشرها البنك المركزي السعودي في الأسابيع الأخيرة. (الموقع الإلكتروني لوكالة رويترز)

شهدت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد حالة تذبذب في القيمة خلال الفترة من عام ١٩٨٥ وحتى عام ٢٠٠٣ حيث نلاحظ ذلك من الشكل رقم (١) ويعزى ذلك لضعف البنية التحتية في المملكة في تلك الفترة وعدم وجود مدن صناعية وتشريعات واضحة تشجع على الاستثمار الأجنبي، ومنذ العام ٢٠٠٣ شهد الاستثمار الأجنبي نمواً متصاعداً بعد تأسيس هيئة مدن عام ٢٠٠١ حتى بلغ ذروته عام ٢٠٠٩ ثم بدأ ينخفض متأثرة بالأزمة المالية العالمية ولم يتعافى هذا الانخفاض حتى نهاية فترة الدراسة عام ٢٠١٧ بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية ودخول المملكة في حرب عاصفة الحزم.

الشكل رقم (١): الاستثمار الاجنبي المباشر في السعودية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٥-٢٠١٧



المصدر: أعد باستخدام برنامج Excel بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ولما لأسعار النفط من تأثير على كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي للمملكة كان التركيز الأكبر في الجانب الاقتصادي على تنوع مصادر الدخل تفادياً للمخاطر السوقية (مخاطر سوق النفط) فقررت المملكة إنشاء صندوق الاستثمارات السيادية وإجراء إصلاحات اقتصادية جذرية وفتح باب الاستثمار الأجنبي على مصراعيه وشرعت في عقد المؤتمرات لجذب التمويل الأجنبي لمشاريعها الاقتصادية وعلى رأسها مدينة الاحلام (نيوم).

تستهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ١٨.٧ مليار دولار بحلول ٢٠٢٠ لخلق وظائف - البطالة بين المواطنين السعوديين نحو ١٣ بالمئة - والمساهمة في تنوع موارد الاقتصاد المعتمد على صادرات النفط. وفي هذا البحث يسعى الباحث لمعرفة محددات الاستثمار الكمية الأكثر تأثيراً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك في سبيل تعزيزها والاستفادة منها لجذب الاستثمارات وبناءً على ذلك فإن هذا البحث يسعى للإجابة على السؤال التالي:

ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية؟

٣-١ تساؤلات الدراسة:

تقدم حكومة المملكة العربية السعودية جهوداً كبيرة في تطوير الوضع الاقتصادي وخاصة في ظل الرؤية الحديثة، ولا شك أن الاستثمار الأجنبي أحد أهم ما يميز اقتصاديات الدول المتقدمة، فالمستثمر الأجنبي الذي يرغب في الاستثمار الأجنبي خارج بلاده يقوم بالمفاضلة بين الدول الذي يرغب في الاستثمار فيها من حيث توافر الشروط والمتطلبات الأساسية التي تضمن سلامة استثماراته وتدفع عائداته ويمكن صياغة تساؤلات الدراسة في عدة نقاط:

- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وماهي اشكاله؟
- ما أهم الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ماهي أهم المحددات التي لها تأثير على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية؟

٤-١ أهمية الدراسة:

تركز أهمية هذا البحث من وجهة نظر الباحث على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وما له من أهمية في الاقتصاد السعودي الراهن وتحسين جو المنافسة في ظل توجه المملكة الجديد لرؤية ٢٠٣٠، حيث شهدت أسعار النفط العالمية تراجعاً حاداً في عام ٢٠١٤م، وحتى عام ٢٠١٦م والتي أثرت سلباً على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط خاصة السعودية؛ نظراً لأن القطاع النفطي هو المصدر الرئيسي للدخل من الناتج المحلي الإجمالي للسعودية، وقد دفع التراجع الحالي لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف التنويع الاقتصادي، حيث شرعت المملكة بعمل إنجاز برنامج الإصلاح في ظل رؤية السعودية ٢٠٣٠ من أهدافه أنه يسعى إلى تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية. (برنامج التحول الوطني، ٢٠٣٠م)

كما تأتي أهمية هذه الدراسة في توضيح المناخ الاستثماري الراهن في المملكة العربية السعودية وتعزيز مقوماته من أجل إحداث نقله نوعية لاقتصاد البلد من اقتصاد ريعي الى اقتصاد صناعي، ومدى مساهمة بعض العوامل في جاذبية الاستثمار الأجنبي فيها، واختبار أهم المحددات المساعدة في بناء مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية، حيث تعتبر الدراسة حلقة جديدة تضاف إلى سلسلة الأبحاث السابقة، خاصة تلك التي عالجت دوافع ترقية الاستثمار الأجنبي ومحددات جذبه لاقتصاديات الدول النامية، ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المنشودة بها.

ومن هذا المنطلق يمكن إبراز أهمية البحث في النقاط التالية:

- للدراسة أهمية في تركيزها على الحوافز والتسهيلات التي تقدمها حكومة المملكة العربية السعودية في الوضع الراهن للاستثمار الأجنبي.
- للدراسة أهمية في تركيزها معرفة محددات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- الاستفادة من بيانات هذا البحث من قبل الباحثين الآخرين للارتقاء بالمستوى المطلوب لجذب تلك الاستثمارات، واثراء المكتبات بدراسات شاملة عن محددات هذا النوع من الاستثمارات.

٥-١ أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تقييم الأهمية النسبية لمحددات دالة الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠، وإيجاد النموذج الأمثل الذي يشمل على أهم المتغيرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. كما يهدف البحث إلى التعرف على مدى أهمية تلك النوع من الاستثمارات على اقتصاد المملكة وما تقدمه الحكومة من مزايا وتسهيلات، فضلاً عن المخاطر التي يتعرض لها هذا النوع من الاستثمارات في المملكة العربية السعودية.

٦-١ الفروض ومتغيرات الدراسة:

بالرجوع إلى الأدبيات العلمية السابقة تم استخدام عدد من المتغيرات، والتي يتوقع أن يكون لها تأثير على معدلات الاستثمار الأجنبي وهي عبارة عن المتغيرات الرقمية التالية:

$$FDI = \beta_0 + \beta_1 PIN + \beta_2 EO - \beta_3 CPI + \beta_4 GOVS + \beta_5 REER + \mu$$

- المتغير التابع ويمثل: الاستثمار الأجنبي المباشر مقيم بالمليون ريال سعودي (FDI)

• المتغيرات المستقلة وتتمثل في:

- متوسط دخل الفرد وحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان (PIN).
 - مؤشر الانفتاح الاقتصادي وحسب بقسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي (EO).
 - التضخم وهي الأسعار التي يدفعها المستهلكون (CPI).
 - أسعار الصرف الحقيقية (REER).
 - الانفاق الحكومي الرأسمالي بالمليون ريال سعودي (GOVS)
- حيث تنص فرضية الدراسة: على أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة الأربعة التالية: (متوسط دخل الفرد، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، التضخم، أسعار الصرف الحقيقية) وبين الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

بحيث تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات التالية:

- يوجد علاقة طردية بين متوسط دخل الفرد والاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين مؤشر الانفتاح الاقتصادي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين أسعار الصرف الحقيقية ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي ومعدل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

٧-١ منهجية الدراسة:

تحقيقاً لأهداف المشروع البحثي واختبار صحة الفرضيات تم اتباع المنهج الوصفي والقياسي. فالمنهج الوصفي يستخدم لدراسة مؤشرات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، كما يتم استخدام المنهج القياسي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي EViews.